محددات التضخم ودور السياسات المالية والنقدية لمعالجته في الجمهورية اليمنية

١٩٩٠ – ٢٠٠٦ م

د/ محمد محمد حزام القطيبي

أستاذ الاقتصاد المالي المساعد ، كلية التجارة ، جامعة إب

ملخص البحث :

كشفت الدراسة أنه مع التسليم بما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة نسبياً خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م، إلا أن بعض تدابير وبرامج التصحيح الاقتصادي، ورفع الدعم عن بعض السلع، كان لها انعكاسات سلبية في زيادة أسعار السلع والخدمات، وتكلفة باهظة تحملتها العديد من الفئات من ذوي الدخول الثابتة والمحدودة، وكان لها أيضاً آثار اجتماعية واقتصادية أدت إلى تدهور معيشة الأفراد، وزيادة معدلات البطالة، واتساع نطاق دائرة الفقر في المجتمع اليمني.

مقدمة:

تعتبر مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلاّ أن هناك جدلاً كبيراً حول أسبابها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لها على النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الأضرار الناجمة عنها.

ويحظى موضوع التضخم باهتمام واسع، ليس من قبل الاقتصاديين فقط، بل من قبل الأفراد العاديين أيضاً. ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهو يشوه عملية تخصيص الموارد من خلال "تقليل معلومات" نظام الأسعار، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادي والنمو، كما يؤدي إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثم التأثير على الرفاه الاجتماعي[١].

ويقصد بالتضخم الارتفاع العام والمستمر للأسعار، وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً ودقيقاً، بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً[٢].

أهمية البحث:

عانت اليمن من معدلات تضخمية مرتفعة، وبخاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، فمشاكل التضخم في معظم أنواعها وأشكالها قد أصابت الاقتصاد اليمني، مما خلق - وفق جميع التحليلات الاقتصادية التقليدية والمحددة — الضغوط التضخمية سواءً الداخلية أو الخارجية. منها الناجمة عن قصور وأخطاء السياسات الاقتصادية، أو الناجمة عن أسباب هيكلية مرتبطة بما يعانيه الاقتصاد اليمني من سمات وخصائص البلدان النامية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في دراسة مشكلة التضخم، والأسباب التي تغذي هذه الظاهرة والتي نتج عنها آثار سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، وكذا معرفة الدور الذي قامت به السياسات المالية والنقدية في معالجة هذه الظاهرة وخاصة خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٦)، نظراً لأهميتها وارتباطها بفترة ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعده الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٥م، فضلاً عن المعاصرة للأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشها اليمن خلال نفس الفترة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم وتقييم السياسات المالية والنقدية، لمعالجة هذه الظاهرة في اليمن، منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

وبالتحديد ستحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة هي:

١- ما هي محددات التضخم في الاقتصاد اليمني؟
٢- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة التضخم في اليمن؟
٣- هل نجحت السياسات المالية والنقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م؟

منهجية البحث:

تعتمد منهجية هذه الدراسة على الأسلوب والمنهج الوصفي والتحليلي في تحليل بيانات التضخم، كما تعتمد مصادر بيانات الدراسة على البيانات والإحصائيات والأرقام في خطط التنمية الاقتصادية والتقارير السنوية الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء، والبنك المركزي، وكذلك تقارير المؤسسات البحثية والعلمية، والتي أمكن تطويعها لخدمة أهداف الدراسة وعناصرها الرئيسة وموضوع البحث.

هيكل البحث:

على ضوء طبيعة البحث وأهميته والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، فإن الدراسة ستقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تطور مؤشر التضخم في الاقتصاد اليمني (١٩٩٠- ٢٠٠٦م).

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد اليمني.

المبحث الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد اليمني.

المبحث الرابع: السياسات المالية والنقدية الموجهة لمعالجة التضخم في الاقتصاد اليمني.

وأخيراً ستورد الدراسة النتائج المستخلصة والتوصيات لصياغة سياسات مالية ونقدية سليمة يكون لها أثر فعال في معالجة ظاهرة التضخم في اليمن.

المبحث الأول - تطور مؤشر التضخم في الاقتصاد اليمني ١٩٩٠ - ٢٠٠٦م

يعتمد الاقتصاديون في دراسة حركة الأسعار واتجاهاتها عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد القومي على مجموعة من المؤشرات الإحصائية، "الأرقام القياسية" وأهم تلك المؤشرات وأشهرها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويمكن قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني عن طريق الأرقام القياسية التي توضح تغيرات الأسعار واتجاهاتها خلال تلك الفترة الزمنية، وما تحققه من تغيرات على القوة الشرائية للنقود[٣].

وقد عانت اليمن من معدلات تضخمية مرتفعة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م، فمشاكل التضخم في معظم أنواعها وأشكالها قد أصابت الاقتصاد اليمني، وقد شهدت اليمن خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤م ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم وأخذت مستويات الأسعار تتزايد بشكل لم يسبق لها مثيل لتصل إلى شكل "التضخم الجامح"، ولاسيما في عام ١٩٩٤م وبنسبة تصل إلى نحو ٧٢,١٪، وأسهم جموح التضخم، العجوزات المستمرة في موازنة الدولة والتراجع الكبير في المساعدات الخليجية والدولية.

أما في النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين فإن الحكومة اتبعت سياسات انكماشية حادة أدت إلى انخفاض معدل التضخم تباعاً وصولاً إلى أدنى مستوى له بنحو ٢,١٨٪ في عام ١٩٩٧م، وكانت موازنة الدولة الأداة الرئيسية في إدارة التضخم. وفي السنوات الأخرى من القرن الحادي والعشرين، وبسبب استمرار نتائج سياسة التثبيت ا لهيكلي التي اتبعت خلال سنين التسعينات فقد تحرك مؤشر التضخم ببطء شديد وبمعدلات مقبولة ليصل إلى نحو ١٨,٣٨٪ في عام ٢٠٠٦م، مترافقاً مع تحقيق معدل نمو اقتصادي نتيجة تأثير التحسين والارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، مع الإشارة إلى أن الصادرات النفطية تمثل قرابة ٩١٪ من إجمالي الصادرات اليمنية، وإن الإيرادات النفطية تشكل نسبة ٧٠,١٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة[٤].

وتشير البيانات في الجدول رقم (٢) أن حدة التضخم ازدادت بشكل كبير في جانب السلع الغذائية والأساسية

منها على وجه الخصوص والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسر في اليمن وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان حيث بلغ متوسط معدل التضخم للغذاء والمشروبات حوالي ٢٥,٧٪ ، وإلى جانب المواد الغذائية حققت كل من خدمات السكن والملابس معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، فيما شهدت بقية المجموعات السلعية والخدمية معدلات تضخم متوسطة خلال الفترة نفسها. وسجلت سلع وخدمات الاتصالات معدلات تضخم سنوية متوسطة سالبة خلال الفترة نتيجة التطورات التي شهدها قطاع الاتصالات من ناحية، ولما يشهده هذا القطاع أيضاً من منافسة عالية بين مقدمي خدمة الاتصالات أسهمت في انخفاض الخدمة المقدمة لصالح المستهلك.

جدول رقم (١) العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي والتضخم خلال الفترة: ١٩٩٠-٢٠٠٦م(٥)

السنوات(**)	الرقم القياسي العام (معدل التضخم)(*)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو العرض النقدي
١٩٩٠	١٣.١	٢.١	٧.٦
١٩٩١	٢٠.٢	١.٩٧	٩.٤١
١٩٩٢	٣٠.٧	٨.٣٢	٢٢.٤٨
١٩٩٣	٢٥.٨	٤.٠٧	٣٠.٦٨
١٩٩٤	٧٢.١	٢.١٦	٣١.٦٣
١٩٩٥	٥٥.٠٨	١٠.٨٦	٤٨.٥
١٩٩٦	٣٠.٧٣	٥.٨٩	٨.٥٧
١٩٩٧	٢.١٨	٨.٠٩	١٠.٧
١٩٩٨	٥.٩٨	٤.٩	١١.٧
١٩٩٩	٨.٦٦	٣.٦	١٣.٧
٢٠٠٠	٤.٩٤	٥.١٢	٢٥.١
٢٠٠١	١١.٦٣	٠.٢٣	١٨.١
٢٠٠٢	١٢.٤٩	٣.٩	١٨.١
٢٠٠٣	١٠.٨٠	٤.٢	١٩.٩
٢٠٠٤	١٢.٥٣	٣.٩	٢٠.١
٢٠٠٥	١١.٤٤	٥.٥٢	١٨.٦
٢٠٠٦	١٨.٣٨	٣.١	١٩.٨

شكل بياني رقم (١): حركة معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م

(*) الأرقام عن معدل التضخم عبر عنها بواسطة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

(**) هناك تضارب في البيانات في العديد من المصادر الحكومية والغير حكومية إلا أن الباحث اعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني.

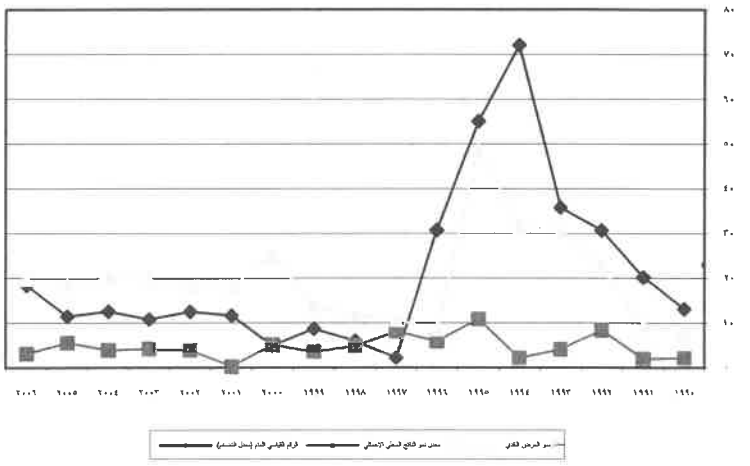

جدول رقم (٢) يبين الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م

السنوات / البنوك	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي للغذاء	الرقم القياسي للسكن	الرقم القياسي للملابس والأحذية	الأرقام القياسية الأخرى
١٩٩٠	١٣.١	٢٣.١	١٤.٢	١٦.١	١٠.١
١٩٩١	٢٠.٢	٢٥.١	٢٠.٢	٤٢.٣	١٢.٣
١٩٩٢	٣٠.٧	٣٠.٥	٢٧.٥	٥٢.٦	١٨.٨
١٩٩٣	٣٥.٨	٣٨.٥	٢٠.١	٣١.٤	٤٥.٦
١٩٩٤	٧٢.١	٦٠.٣	٢٠.٠	١٣.٤	٣٢.٦
١٩٩٥	٥٥.٠٨	٥٥.٩	٥٣.٣	٤١.٩	٥٥.٧
١٩٩٦	٣٠.٧٣	٣١.٠	٣٧.٦	٣٦.٦	١٢.٨
١٩٩٧	٢.١٨	٢.٩	١.٦	-٣.٤	٣.٢
١٩٩٨	٥.٩٨	٥.٥	٧.١	١٠.٢	٥.٦
١٩٩٩	٨.٦٦	١٠.٤	١٠.٢	١٣.٨	٥.٨
٢٠٠٠	٤.٩٤	٥.٣	٣.٢	٤.٣	٣.٣
٢٠٠١	١١.٦٣	١٥.٧	٥.٣	٣.٩	٩.٧
٢٠٠٢	١٢.٤٩	٢٥.١	٥.٧	٧.٥	٥.٧
٢٠٠٣	١٠.٨٠	١٠.٩	٨.٠	٣.٣	٣.٨
٢٠٠٤	١٢.٥٣	١٦.٧	١.٩	٢.٦	٢.٥
٢٠٠٥	١١.٤٤	١٩.٣	٥.٥	٢.٥	٨.٦
٢٠٠٦	١٨.٣٨	٢٨.٦	٥.٢	-١.٦	١٨.٤٢

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٦م.

- البنك المركزي اليمني، أعداد متفرقة.

المبحث الثاني : أسباب التضخم في الاقتصاد اليمني

تمثلت الخطوة السابقة في إظهار التطورات التي طرأت على المستوى العام للأسعار

ومعدلات التضخم، دون تحديد للقوى والأسباب المسئولة عن إفراز تلك الظاهرة، إذ لا يتصور عملياً تقيم السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة هذه الظاهرة إلا بعد تشخيص ومعرفة المصادر التي يأتي منها التضخم. وظاهرة التضخم، ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد، أي أن هناك أسباباً وأبعاداً متعلقة بالجانب النقدي، وأخرى بالجانب الحقيقي في الاقتصاد، وثالثة مرتبطة بطبيعة الهيكل الاقتصادي نفسه.

ويمكن إرجاع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، يمكن عرضها في الآتي:

أولاً: زيادة المعروض النقدي (الفجوة التضخمية):

تشير معظم الأبحاث الاقتصادية التي تناولت مشكلة التضخم في اليمن، إلا أن هناك أسباب نقدية تقف وراء هذه الظاهرة. وتتلخص فكرة هذا المقياس النقدي في أن زيادة معدل نمو العرض النقدي عن معدل نمو الناتج القومي الحقيقي يتبلور في شكل اختلال حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ويترجم ذلك الاختلال بارتفاع الأسعار[٦].

ويمكن التعبير عن تلك العلاقة كما يلي[٧]:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث B = معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$ = معدل التغير في العرض النقدي

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتتحدد الضغوط التضخمية من عدمها بناءً على القيمة التي يتخذها معامل الاستقرار النقدي (B)، فإذا كانت قيمة المعامل B تساوي الصفر، فإن الوضع الاقتصادي يتسم بالاستقرار في الأسعار، أما إذا أخذت B قيمة موجبة، فإنها تعني أن ثمة ضغوطاً تضخمية تدفع نحو ارتفاع الأسعار، أما إذا أخذت B قيمة سالبة فهي دلالة على اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.

وبإمعان النظر في الجدول رقم (١) يمكن الخروج ببعض الحقائق عن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي سادت خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م، فمن ناحية، زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات متواضعة، بينما تزايدت معدل نمو العرض النقدي بمعدلات عالية لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات. وهذه الحقيقة لم تدركها – أو تجاهلتها – السلطات النقدية رغم ما يتمخض عنها من مخاطر وضغوط تضخمية.

وعند النظر في الشكل رقم (١) يتضح أن التغيرات في معدل التضخم والتغيرات في معدل العرض النقدي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، تبدو متقاربة إلى درجة يمكن البناء من خلالها على وجود علاقة بين أي منها ومعدل التضخم، وبالتالي كان لهذا العامل النقدي دور كبير في ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

ويعد الائتمان الحكومي من أقوى العوامل المؤثرة على العرض النقدي، وبالتالي على ارتفاع مستوى الأسعار، حيث تشير البيانات الرسمية أن تطور حجم الائتمان الحكومي وتصاعد معدلاته بشكل لم يتناسب أو يتوازى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[٨].

وقد لجأت الحكومة اليمنية إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي، وهي الطريقة التي تسمى بعملية التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز، وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة المعروض النقدي ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية، ولكن النتيجة الأكثر تجلياً على سطح الاقتصاد في عمقه هو زيادة التضخم.

وتشير الإحصائيات الرسمية أن إجمالي الإصدار النقدي قد تزايد بشكل مستمر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م ليصل إلى ٣٩٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٦م مقابل ١٢٢ مليار ريال في عام ١٩٩٦م، و٥٤ مليار ريال في عام ١٩٩٠م[٩]، ولذا كانت النتيجة المنطقية لمثل هذا الإصدار النقدي هو التأثير على المعروض النقدي، حيث جعلته يتزايد بصورة خلقت عدم استقرار نقدي وكانت سبباً من الأسباب الرئيسية في تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

ثانياً: وجود العديد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني:

ينتقد السعيدي مقولة "إن التضخم في اليمن أسبابه نقدية فقط، وليس ظاهرة نقدية يمكن محاصرته وكبح جماحه عبر أدوات السياسة النقدية فحسب، بقدر ما يعد تعبيراً صارخاً عن انحراف كبير في عملية التنمية، ووجود اختلالات هيكلية في البناء الاقتصادي"[١٠].

١- الاختلال الناتج عن علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية:

لقد بات من المعلوم بالضرورة في الفكر التنموي أن اختلال وتباين معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي يتولد عن ضغوط تضخمية، ذلك أن انخفاض نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي – على سبيل المثال – وتزايد نصيب قطاع الخدمات أو الصناعة أو النفط أو القطاعات التوزيعية يترتب عليه، ويترافق معه تزايد الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية نتيجة النمو السكاني وتزايد الدخول النقدية المتولدة من القطاعات التي تتزايد فيها معدل النمو، وخاصة

قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى ظهور عجز في عرض المنتجات الزراعية والصناعية، وتدفع – بالتالي – بأسعارها نحو الارتفاع بمعدلات تفوق المستوى العام للأسعار، وتؤدي هذه الزيادات في الأسعار النسبية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بطريقة مباشرة في ظل عدم انخفاض الأسعار في القطاعات التي ارتفع نصيبها النسبي من الناتج، وأيضاً بطريقة غير مباشرة من خلال علاقة التشابك الصناعي التي تعمل على نقل الزيادات في الأسعار من الأنشطة والقطاعات التي بها عجز إلى غيرها من الأنشطة التي تستخدم إنتاج أولي لمستلزمات إنتاج وسيطة[١١].

وتشير الإحصائيات الرسمية على نحو واضح إلى اختلال معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية في اليمن خلال الفترة الزمنية – موضوع الدراسة - فهناك قطاعات نمت بمعدلات نمو بطيئة وأحياناً سالبة، وقطاعات أخرى نمت بمعدلات مرتفعة، وثالثة بمعدلات متواضعة. فخلال الخطة الخمسية الأولى ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م نما قطاع الزراعة بمعدل ٢,٩٪، وقطاع الخدمات بمعدل ٦,٤٪، والعقارات وخدمات الأعمال ٦,٣٪، والنقل والمواصلات بمعدل ٧,٩٪، والكهرباء والمياه بمعدل ٧,٦٪[١٢].

٢- الاختلال الناتج عن بطء النمو في قطاع الزراعة:

يشكل هذا الاختلال أهم الاختلالات المسببة للتضخم، وأكثرها شيوعاً، فمع تزايد النمو السكاني وارتفاع معدلاته، وتحسن مستوى الدخول النقدية، وارتفاع نسبة التحضر، يؤدي كل ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية، بينما يتصف عرض السلع الزراعية بالجمود أو بالنمو المتباطئ، ومن ثم يترتب على تزايد الطلب على الغذاء ونقص المتاح منه إلى ظهور فائض طلب على السلع الزراعية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع السعار.

فعلى سبيل المثال عند التركيز على محصول القمح الذي يمثل أهمية كبيرة للمواطن اليمني ويشكل ما يقارب ٧٥٪ من النمط الغذائي للمستهلك[١٣]، بالإضافة إلى أهمية هذا المحصول بما يرصد له من مخصصات واعتمادات مالية في استيراده، نلاحظ أن نسبة الإنتاج المحلي من القمح في اليمن بلغ ما يقارب ١٤٠ ألف طن عام ١٩٩٩م، بينما بلغ الاستهلاك المحلي الكلي حوالي ١,٥ مليون طن في نفس العام، وهذا يوضح اختلالاً خطيراً في جانب الإنتاج والاستهلاك المحلي من أهم السلع الغذائية وهي القمح[١٤].

وقد اقترح الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة أن تقوم اليمن بإعادة النظر بشكل جذري في المسار الذي تسلكه فيما يتعلق بعملية التنمية، وخاصة القطاع الزراعي، والذي بدوره جعل

مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الإنتاج المحلي في ظل الأسعار الحالية ينخفض من ٢٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى ١٠,٥٪ فقط في عام ٢٠٠٥م. وما يثير القلق بشكل أكبر هو أن مساهمة الإنتاج الغذائي في إجمالي الإنتاج القومي الزراعي قد انخفض بدرجة كبيرة أثناء الفترة نفسها، حيث أن اليمن تعتمد بنسبة (٧٥٪- ٩٥٪) على استيراد المواد الغذائية الرئيسية[١٥].

وبطبيعة الحال، تتعدد الأسباب التي أدت إلى تزايد الاستهلاك العام، وخاصة في السلع الغذائية، أهمها ارتفاع النمو السكاني الذي يصل إلى ٣,٥٪ وتزيد الدخول النقدية، بالإضافة إلى ذلك طبيعة العادات والأعراف الاجتماعية التي تقوم على المبالغة في الاستهلاك في الأحوال المختلفة، وخاصة في المناسبات والأعياد والأعراس والأموات، وغيرها من الأنماط الاستهلاكية التي تزيد من الطلب على السلع الغذائية والزراعية والتي يترتب عليها ارتفاع الأسعار.

٣- الاختلال الناتج عن تكلفة الإنتاج:

يشير علي الزبيدي إلى "أن الضغوط التضخمية الناجمة عن تكلفة الإنتاج، وبالتالي العرض في اليمن إنما تنطلق من ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج وخاصة الأجور والمستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية والمستوردة منها على وجه الخصوص، فضلاً عن صعوبة الحصول عليها، مما يؤثر في إيجاد اضطراب الأسعار نتيجة خلل غير النقود، ويكون ذلك فاعلاً في التأثير عند ارتفاع معدل تلك التكاليف في متوسطها عن متوسط معدل الإنتاجية التي بدورها تكون نتاجاً لعدم الفعالية والكفاءة في توزيع الموارد، وهذا ناتج عن وجود خلل هيكلي أو وجود عامل الجمود وعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي، وانحصار التنمية الاقتصادية في اليمن في قطاعات الخدمات دون القطاعات السلعية. وقد أدت جميع عوامل التضخم عن طريق دفع النفقة سواء الاختلال الناجم عن تجاوز معدل الأجر عن معدل الإنتاجية، أو ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاجية، كل ذلك أدى إلى رفع مستوى الأسعار والتضخم في اليمن"[١٦].

ويرى عماد الدين المصبح "أن هناك أسباباً موضوعية أخرى للتضخم، منها الهدر والبطالة المقنعة، والتخلف الإداري والتعقيدات التي تمارسها الإدارة البيروقراطية في تعاملها مع المواطنين، وعدم وجود نية اقتصادية أساسية متطورة تستخدم وتوظف لفعالية كبيرة، وعدم استخدام التكنولوجيا المتطورة واستخدام أساليب العمل المتقدمة، ناهيكم عن الفساد الإداري الذي يزيد من كلف الأعمال والمشاريع الاقتصادية"[١٧]. وهو بذلك يتحدث عن أهم أسباب التضخم عدم الاستغلال الأمثل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد اليمني.

ثالثاً: الآثار الجانبية للإصلاحات السعرية في برنامج الإصلاح الاقتصادي

يرى الأفندي "أن عملية الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة اليمنية أدت إلى مزيد من ارتفاع الأسعار وبخاصة المواد الاستهلاكية الأساسية، نتيجة رفع الدعم عنها ورفع أجور العاملين في القطاع العام، ومحاولة توحيد أسعار الصرف للعملات الأجنبية التي شكلت في واقع الحال تخفيضاً لقيمة الريال اليمني[١٨].

وقد اكتسبت سياسات سعر الصرف أهمية خاصة بين مجمل السياسات الاقتصادية في التأثير على معدلات التضخم، ذلك أن التغيرات في سعر الصرف يؤثر على أربعة أنواع على الأقل من الأسعار النسبية في الاقتصاد[١٩]:

أ- الأسعار المحلية للسلع القابلة للتجارة نسبة إلى أسعار السلع الغير قابلة للتجارة.

ب- الأسعار بالعملة الأجنبية لصادرات البلد نسبة إلى أسعار الصادرات المنافسة لها.

ج- الأسعار بالعملة المحلية للواردات نسبة إلى أسعار البدائل المحلية لها.

د- أسعار الصادرات أو الواردات البديلة نسبة إلى تكاليف إنتاج هذه السلع.

ويشير مطهر العباسي "أن عملية هبوط قيمة العملة الوطنية (الريال) أمام العملات الأجنبية الأخرى كان لها تأثيراً كبيراً في تفاقم معدلات التضخم، لاسيما خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م، ففي ظل تلاعب جهاز الصيارفة وتحكمهم بأسعار الصرف نتيجة عدم تنظيم السلطات النقدية للنشاط المصرفي في السوق اليمنية فقد اتسع بشكل كبير بين سعر صرف الريال الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، ففي حين كان سعر الصرف الرسمي في بداية عام ١٩٩٠م حوالي ١٢ ريال/دولار، كان سعر الصرف في السوق الموازي حوالي ١٤.١ ريال/دولار، وتزايد الفارق بين السعرين من سنة إلى أخرى ليصل سعر الصرف في السوق الموازي في يونيو عام ١٩٩٤م إلى حوالي ٨٠ ريال/دولار[٢٠].

وقد تعدد سعر الصرف للريال اليمني خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤م، فهناك سعر للدبلوماسيين اليمنيين في الخارج بواقع ٥,٥ ريال/دولار، و ١٢ ريال السعر الرسمي، و١٨ ريال السعر الجمركي، ٢٥ ريال السعر التشجيعي، ٨٥ ريال السعر الاستثنائي[٢١].

ونتيجة لذلك، فقد أدى ذلك الفارق بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي إلى تفشي الفساد المالي، وليحل التعامل بالعملات الأجنبية، وخاصة الدولار محل الريال اليمني في عمليات التبادل التجاري بين الأفراد، ولجوئهم إلى خزن ثرواتهم في شراء سلع مادية أخرى مثل الذهب

والمجوهرات وغيرها من السلع المختلفة، الأمر الذي صاحب ذلك في حدوث ارتفاع في الأسعار إلى مستويات قياسية لم تشهدها اليمن من قبل[٢٢].

ويرى الزبيدي "أن انخفاض سعر الصرف للريال اليمني بصورة متتالية تصاحبه موجة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار بما قد يعرض الاقتصاد اليمني لصدمات داخلية وخارجية بما يوضح أن هناك سلسلة من الآثار المتراكمة بين سعر الصرف والتضخم الركودي المعاش والتي أدت إلى وجود حلقة مفرغة بينهما، أي أن كل منهم يؤثر ويتأثر بالآخر وكل منهما سبب ونتيجة في نفس الوقت، وإن اختلفت نسبة التأثير من وقت إلى آخر"[٢٣].

رابعاً: ضعف الرقابة الحكومية على الأسواق ووجود الاحتكار (احتكار القلة):

على الرغم من صدور العديد من القرارات الحكومية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م بشأن مكافحة أشكال الاحتكار، وكذلك إشهار الأسعار على السلع الأساسية والكمالية في السوق اليمنية[٢٤]، إلا أن ضعف مستوى الرقابة الحكومية على الأسواق، وضعف مستوى قدرات وإمكانيات الجهات المسئولة في ردع المخالفين ومتابعة التجار في إشهار السلع والخدمات على منتجاتهم أمام المستهلك تعد من الأسباب الهامة في التلاعب بالأسعار وارتفاعها بشكل كبير في السوق. فالحقيقة هناك غياب شبه كامل لأي إستراتيجية تتعامل مع المخالفات والقضايا وكلها إجراءات آنية غير قادرة على كبح جماح الأسعار، كما أن ضعف أجهزة الحكومة في مراقبة أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية فتح المجال أمام تجار الجملة للتلاعب بأسعار هذه السلع محولين بذلك السوق اليمنية من سوق تسوده المنافسة إلى سوق احتكار لا تخضع الأسعار فيه لا لقوى العرض والطلب ولا أي معايير اقتصادية، وإنما تخضع لقرارات شخصية من طرف المحتكر محققين بذلك أرباحاً تجاوزت في مفهومها الأرباح الاقتصادية.

وهذا ما أكده تقرير صندوق النقد الدولي ووصفه "الإطار المؤسسي لتنافس السوق اليمنية أنه يتسم بالضعف، حيث تغلب العفوية والعشوائية على أداء السوق، وتغيب القواعد العادلة لكل المشاركين والعاملين في هذا السوق، إلى جانب التدخل الأساسي للدولة وسيطرتها على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى وجود مشاكل شديدة تحدث أصداء سلبية على مناخ الاستثمار إلى جانب عدم سيطرة مؤسسات الدولة على الوضع"[٢٥].

إلى جانب ذلك يرى الباحث أن السوق اليمنية تمتاز بوجود قلة من المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وبروز طبقة من التجار المحتكرين الذين يضاعفون ثرواتهم

من خلال التجارة مع الخارج باستيراد سلع رخيصة من عدة بلدان ويقومون ببيعها بأسعار عالية مستفيدين من قدرتهم على الاحتكار، كما أن الأسعار ترتفع عالمياً ثم تنخفض، غير أن التجار يرفعون الأسعار ولا يخفضونها عندما تنزل في الأسواق الدولية، وهذه مشكلة كبيرة "تؤكد أن ما يحدث في السوق اليمنية من تقلبات سعرية تشير إلى أن هناك احتكاراً واضحاً يمارس من قبل قلة من التجار المستفيدين على بعض السلع، وبالتالي فإن تحكمهم في هذه السلع بطريقة مزاجية قد أدى إلى حدوث ارتفاعات كبيرة في الأسعار للعديد من السلع في السوق اليمنية"(٢٦).

خامساً: ارتفاع الأسعار عالمياً للسلع (التضخم المستورد):

تؤكد التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية خلال الفترة الزمنية على تزايد المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي وبالأخص تلك المتعلقة بتزايد حدة التضخم على مستوى الأقاليم والبلدان المختلفة.

وكون اليمن تستورد معظم السلع من الخارج وبنسبة ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن أي تغيرات في مستوى أسعار السلع عالمياً، ينعكس بدرجة كبيرة على أسعار المواد والسلع المختلفة محلياً. فعند النظر لأهم سلعة غذائية تستورد من الخارج وهي سلعة القمح توضح البيانات الرسمية أن ارتفاع سعر الطن من القمح عالمياً من ١٨٧ دولار/طن في يناير ٢٠٠٧م إلى ٥٠٠ دولار/طن في ديسمبر ٢٠٠٧م بزيادة تصل إلى نحو ١٤٨٪ قد انعكست سلباً بالزيادة في أسعار القمح محلياً، حيث ارتفع متوسط سعر كيس القمح من ٢٦٩٠ ريال يمني إلى نحو ٥٥٧٥ ريال خلال نفس الفترة وبزيادة قدرها ٢٨٨٥ ريال، الأمر الذي يعكس مدى تأثير التطورات في الأسعار العالمية على ارتفاع الأسعار محلياً للعديد من السلع والتي من الصعب السيطرة عليها(٢٧).

كما يؤكد تقرير وزارة التخطيط "أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يساهم بشكل كبير في ارتفاع عناصر التكلفة في الدول المنتجة، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط على تكلفة الشحن، والتي ارتفعت من ٥٨ دولار/طن إلى ١٤٠ دولار/طن خلال الفترة (يناير– ديسمبر) ٢٠٠٧م"(٢٨).

ومن هنا يتبين لنا من تحليل التضخم في الاقتصاد اليمني، ومن رصد الأسباب والعوامل التي أنتجت هذا التضخم، أنه لا يمكن تأكيد أن هناك سبباً محدداً بعينه للتضخم في هذا الاقتصاد، بل يمكن القول أن مختلف العوامل تتضافر في إنتاجه.

المبحث الثالث آثار التضخم على الاقتصاد اليمني

إن ظاهرة ارتفاع معدل التضخم أصبحت مصدر قلق دائم للمجتمع ولصناع القرار، وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات الاقتصادية في اليمن، كون بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً سيعمل على انخفاض القوة الشرائية للعملة، وبالتالي تدني مستوى المعيشة، فضلاً عن تراجع قدرة المنتجات للبلد على المنافسة في الأسواق العالمية.

يرى زكي "أن التضخم يعمل على اهتزاز الثقة بالعملة المحلية، ويدفع إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج للمحافظة على قوتها الشرائية، والبحث عن فرص استثمارية آمنة ومجزية، وينشأ عنها سلسلة من التداعيات الاقتصادية والآثار الخطيرة، إذ أن التضخم وخاصة الجامح يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تضعف من شرعية النظام السياسي وقوة الدولة، ويتضاءل نتيجة ذلك فرص حصولها على قروض ومساعدات أجنبية، فضلاً عن انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وخلاصة الأمر أن التضخم الشديد يؤدي إلى شلل عام في الكيان الاقتصادي بأجزائه المختلفة النقدية والحقيقية"[٢٩].

ويشير السعيدي "أن التضخم يؤدي إلى الحد من الاستثمارات الجديدة، سواءً المحلي منها أو الأجنبي، نظراً لما يحدثه من آثار سلبية، كما أن انخفاض سعر الريال (بسبب التضخم الشديد) أمام العملات الأجنبية المتعامل بها دولياً يؤدي إلى زيادة التكاليف الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين المحليين وخاصة أن معظم المكونات الرئيسية للاستثمارات الإنتاجية هي الآلات والمستلزمات المستوردة من الخارج بالعملات الأجنبية. كما أن الحافز للاستثمار يقلل أيضاً لدى المستثمر الأجنبي نظراً لما يولده التضخم من إرباك، ويضفي ضلالاً من الشك على حجم العائد من الاستثمار، حيث يزيد من المخاطر المحتملة، وبالتالي فإن كل من المستثمر الأجنبي والمحلي سيحجم عن الاستثمار في اقتصاد يعصره التضخم"[٣٠].

وباعتبار أن التضخم يؤدي إلى تضاؤل مستمر في قيمة النقود أمام السلع الحقيقية فهو بالنتيجة يعيد توزيع الدخل القومي لصالح الفئات التي تملك عناصر الإنتاج المادية والتي تعمل بالتجارة وما شابه ذلك. وعلى العكس من ذلك فهو يضر بأولئك الذين يتقاضون أجوراً ثابتة والذين يحتفظون بسيولة نقدية كبيرة. وبشكل عام يمكن القول بأن التضخم يزيد الغني غنىً والفقير فقراً[٣١].

إن انعكاس التضخم في شكل ارتفاع نفقات المعيشة، إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاستهلاك المظهري على السلع الكمالية، فيزيد من عجز ميزان المدفوعات، كما يقلل من قدرة فئات الدخل المتوسط، والأدنى على الادخار، وهو أمر يؤدي إلى تقليل حجم

الاستثمار، وهو يعني كبح جماح عجلة التنمية ويقوي من القوى التضخمية[٣٢].

وقد برزت العديد من الظواهر الجديدة في المجتمع اليمني والتي سببها التضخم أهمها ظاهرة التفاوت النسبي في الدخول، وتركز الثروة والمال لدى فئة قليلة في المجتمع. فهناك بعض الشواهد الإحصائية والعملية التي تبرز تنامي هذه الظاهرة، وهذا ما أكدته بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م، حيث أظهرت "أن ١٧,١٪ من السكان يستحوذون على ٣٩٪ من الدخل، بينما يحصل ٢٧,٢٪ من السكان الفقراء على حوالي ١١,٩٪ من الدخل، أي أن الفئة الأولى (١٧,١٪) تحصل على أربعة أضعاف ما تحصل عليه الفئة الثانية (٢٧,٢٪)، كما أن ٥,٥١٪ من الأفراد يستحوذون على ١٨,١٪ من الدخل، وحوالي ٨٣٪ يحصلون على ٦١٪ من الدخل، بينما ١٧٪ من السكان يحصلون على ٣٩٪ من الدخل"[٣٣].

إلى جانب ذلك برزت ظاهرة التسول على نطاق واسع في أحياء المدينة وفي الريف، وهي ظاهرة تزداد اتساعاً يوماً بعد آخر، بالإضافة إلى ارتفاع ظاهرة التسرب من التعليم وتراجع معدلات الالتحاق بسبب تدني مستوى الدخول عند فئات كثيرة في المجتمع، وما تقتضيه العملية التعليمية من التزامات مالية كبيرة، فضلاً عن الاضمحلال التدريجي للطبقة المتوسطة في المجتمع، وتدهور معيشتها ومقاومتها للظروف الاقتصادية غير المواتية، بل ومحاولتها الحفاظ على مكانتها الاجتماعية ومركزها الوظيفي المتميز ومستوى استهلاكها ومعيشتها اللائقة بها. فهناك فئة المهندسين والمحامين والأطباء يبحثون ويعملون أعمالاً إضافية في المستشفيات أو مكاتب المحاماة ومكاتب الاستشارات لتعويض الانخفاض في دخولهم وللحفاظ على مستوى مناسب من الحياة المعيشية، وهناك فئة الأكاديميين ودكاترة الجامعات، فمنهم من هاجر إلى الخارج بحثاً عن فرصة عمل أفضل ومستوى دخل أعلى، ومنهم من يبحث عن أعمال إضافية (محاضرات وأعمال إدارية في الجامعات الخاصة، أو في الدوائر الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص)[٣٤].

ويرى الباحث أن شعور هذه الشرائح، وخاصة الشريحة ذات المستوى التعليمي والمعرفي العالي، بانعدام العلاقة بين المستوى العلمي أو مستوى المجهود المبذول في الإنتاج وبين الدخل، فإنه سيترتب على هذا الشعور تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وللتعليم معاً، فتنتشر الرشوة والفساد الإداري والمالي، ويزداد التسيب والاستغلال والتحايل، وتستشري الجريمة بكافة أشكالها، فتتضاءل قدرات المجتمع على الإنتاج في نفس الوقت تزايد قيمة ظاهرة الاستهلاك المظهري فيتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وتتوقف جهود التنمية في اليمن بل وقد تتراجع.

المبحث الرابع السياسات المالية والنقدية الموجهة لمعالجة التضخم

إن الأهداف العامة للسياسات الاقتصادية تتمثل في تحقيق معدل عال ومستقر للنمو الاقتصادي، والمحافظة على استقرار الأسعار، وفي ضوء هذه الأهداف تتكفل الحكومات في العديد من الدول بالقيام بتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية لتتمكن من التحكم وإدارة نمو الطلب الكلي في الاقتصاد، وتوسيع دائرة الموارد المتاحة حتى تمنع حدوث الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والضغوط التضخمية في الاقتصاد[٣٥].

ويمكن تصنيف السياسات الاقتصادية إلى سياسات مالية وسياسات نقدية، وكلا السياستين يستخدمان لغرض معالجة التضخم في الاقتصاد. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض وتحليل تلك السياستين المالية والنقدية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٦) - موضع الدراسة - ومعالجتهما لظاهرة التضخم في الاقتصاد اليمني.

أولاً: السياسة المالية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م

اتسمت السياسة المالية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م بالاتجاهات التوسعية، ففي الوقت الذي أخذت فيه النفقات العامة اتجاهاً متزايداً، سواء الجارية منها أو الاستثمارية، سلكت الإيرادات العامة هي الأخرى المسلك نفسه، وإن كان بمعدل أقل نسبياً.

ففي مجال الإيرادات العامة، فإن إيرادات الدولة ارتفعت بصورة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م، حيث ارتفعت من ٢٦ مليار ريال في عام ١٩٩٠م مروراً بارتفاع يصل إلى ٩٣,٣ مليار ريال في عام ١٩٩٥م لتصل إلى نحو ١,٤٤٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

ويعزى الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية من (٩,٥) مليار ريال في عام ١٩٩٠م مرتفعاً بصورة متزايدة بشكل كبير لتصل إلى (١,٠٦٠) مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، لتشكل الإيرادات النفطية أهمية نسبية من الإيرادات العامة بمتوسط يصل إلى ٧٠٪.

جدول رقم (٣) العلاقة بين نمو الناتج المحلي ونمو العرض النقدي والعجز في الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م

السنة / المؤشر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	٢.١	١.٩٧	٨.٢٢	٤.٠٧	٢.١٦	١٠.٨٦	٥.٨٩	٨.٠٩	٤.٩	٣.٩٩	٥.١٢	٠.٢٣	٣.٩	٤.٢	٣.٩٧	٥.٥٢	٣.١
نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٢.١	٢٥.١٧	١٧.٧٩	١٦	١٢.٩	١٨.٢٦	٣١.٥٤	٣٣.٧	٢٨.٨	٣١.٨٥	٤٢.٤	٤٥.٧	٣٠.٩	٣١.٩	٣٢.٦	٣٦.٠	٤٠.١
نسبة النفقات العامة إلى الناتج الملي الإجمالي	٢٤.٦	٢٩.١٩	٢٨.٧	٢٨.٩	٢٨.٤	٢٣.٤	٣١.٦	٣٤.٦	٣٥.٤	٣٠.٢	٣٦.٤	٤٠.٦	٣١.٦	٣٦.٠	٣٤.٧	٣٧.٢	٣٨.٢
نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٧.٩-	٤.٠٢-	١١.٩١-	١٢.٩٥-	١٤.٤٥-	٥.٢٠-	٠.٠٧-	٥.٨٨-	٦.٦-	١.٥	٧.٠٦	٥.١٢	٤.٢-	٢.٢-	١.٨-	٤.٠١	٠.٩
معدل نمو العرض النقدي	٧.٦	٩.٤١	٢٢.٤٨	٣٠.٦٨	٣١.٦٣	٤٨.٥	٨.٥٧	١٠.٧	١١.٧	١٣.٧	٢٥.١	١٨.١	١٨.١	١٩.٩	٢٠.١	١٨.٦	١٩.٨

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٦م.
- البنك المركزي اليمني، نشرات إحصائية متفرقة خلال الأعوام ١٩٩٥- ٢٠٠٦م.
- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، فبراير ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٤) يوضح الوضع الكلي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م

السنوات / المؤشر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
إجمالي الإيرادات العامة (مليار ريال)	٢٦.٠	٣٧.٩	٣٤.١	٣٨.١	٤٢.٨	٩٣.٣	٢٣٢.٢	٢٩٩.٧	٢٤٤.٥	٣٣٦.٥	٥٨٨.٦	٥٥٣.١	٥٦٧.٦	٦٧٢.٢	٨١٢.٢	١١١٠.٧	١٤٤٩.٧
الإيرادات النفطية	٩.٥	١٨.٤	٨.٢	١٠.١	١١.٢	٢٨.٦	١١٦.٠	١٦٦.٩	٩٩.٥	١٧٤.٨	٣٧٦.٠	٣٩٣.٨	٣٩١.٢	٤٨٠.٠	٥٠٥.٤	٧٥٢.٧	١٠٦٠
الإيرادات الضريبية	١٥.٢	١٧.٦	٢٥.٤	٢٦.١	٢٩.٩	٤٢.٠	٦٤.٨	٧٧.٨	٨٠.٨	٨٩.٧	١١٠.٩	١١٣.٧	١٣٧.٩	١٥٢.٩	٢٤٠.١	٢٨٤.٤	٢٦٦.٤
إجمالي النفقات العامة (مليار ريال)	٣٥.٩	٤٤.١	٥٧.٠	٦٨.٩	٨٧.١	١١٩.٨	٢٣٢.٧	٣٠٧.٥	٣٠١.٤	٣٥٠.٠	٤٩٢.٧	٥٠٦.٧	٥٧٦.٧	٧٦٢.٧	٨٨١.٨	١١٨٤.٣	١٤٢٠.٦
النفقات الجارية	٢٧.٨	٣٦.٧	٤٦.٩	٥٨.٩	٧٦.٣	٩٩.٤	١٧٧.٥	٢٤٨.٨	٢٥٥.٤	٢٦٠.٢	٣٨١.٨	٣٩٤.٢	٤٤١.٣	٥٣٦.٣	٦١٦.٨	٨٥٣.٦	١٠٦٢.١
النفقات الاستثمارية	٨.١	٧.٣	١٠.٠	١٠.١	١٠.٨	٢٠.٤	٥٥.١	٧٧.٧	٩٤.٥	٩٠.٦	٩٠.٨	٨٢.٧	١١١.٥	١٩٨.٤	٢١٠.٢	٢٥٢.٦	٢٧٤
العجز النقدي الكلي (مليار ريال)	-٩.٩	-٦.٠	-٢٢.٨	-٣٠.٨	-٤٤.٢	-٢٦.٥	-٠.٥٢٩	-٧.٨	٥٦.٨	-١٣.٤	-٩٤.٩	-٤٦.٣	-٩.١	-٩٠.٤	-٥٥.٣	-٥٨.٤	٤٥

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧م.
- وزارة المالية، تطور إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة، ١٩٩٠- ١٩٩٨م، مايو ١٩٩٨م.

إلى جانب ذلك سعت الحكومة منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعة من الإجراءات المالية التي ساهمت في زيادة الإيرادات العامة، من أهمها رفع أسعار المشتقات النفطية (البترول، الديزل)، ورفع الدعم عن بعض السلع الغذائية (القمح والدقيق)، والتي كانت تكبد خزينة الدولة ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى خصخصة بعض مؤسسات ومصانع القطاع العام(٣٦).

كما قامت الحكومة في نفس الوقت باتخاذ بعض القرارات التي ساهمت في إصلاح الهيكل الضريبي ورفع كفاءة أجهزة التحصيل والمتابعة في النظام الضريبي وغيرها من السياسات والإجراءات المالية الأخرى التي أدت إلى زيادة الإيرادات الضريبية من ١٥ مليار ريال عام ١٩٩٠م لتصل إلى ٢٦٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، وعلى الرغم من تلك الزيادة في الإيرادات، إلا أن النظام الضريبي في اليمن يتسم بالضعف بسبب اعتماده على الضرائب الغير مباشرة، وخاصة ضرائب التجارة الخارجية، وهذه الأخيرة تتميز بالتقلب وعدم الثبات في حصيلتها، بالإضافة إلى أن النظام الضريبي يعاني من فترات إبطاء طويلة، سواء في تحصيل الضرائب أو تغيير التشريعات الضريبية، تفوق مواكبة الضرائب للتغير في الدخل(٣٧).

إن الزيادة في الإيرادات العامة التي سعت الدولة إلى تحقيقها هي زيادة لا بأس بها وتعكس نجاح السياسة الإيرادية في تحقيق أهداف البرنامج جزئياً، إلا أن التأمل لهذه الحقيقة تقلب الصورة رأساً على عقب، لاسيما إذا نظرنا للقضية من زاوية انعكاساتها على مستوى معيشة الأفراد وإخلالها بالعدالة الضريبية، ويمكن هنا تسجيل بعض الدلالات على ذلك كما يأتي:

أ- أن الإجراءات التي تمت لزيادة الإيرادات قد تركز معظمها في جانب الضرائب غير المباشرة التي ينتقل عبؤها إلى المستهلك النهائي، وبالتالي تؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد، وخاصة أصحاب الدخل المحدود والثابت وأصحاب المعاشات، وهذا في حد ذاته إخلال بمبدأ العدالة الضريبية. صحيح أن الحكومة عوضت انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع الأسعار من خلال زيادة المرتبات كبدل غلاء المعيشة، لكنها دون مستوى ارتفاع الأسعار بكثير.

ب- إن فئة في المجتمع قد تستفيد من أجواء التضخم وهم كبار التجار والمضاربين في العملة وفي العقارات والأراضي، وهذه الفئة فوق كونها مستفيدة من هذا المناخ التضخمي لم تنلها يد الحكومة والسياسة الضريبية، بمعنى آخر إنه لم يكن هناك إجراءات موازية نحو أصحاب

الدخول العالية والأنشطة الطفيلية كضرائب مباشرة لتحقيق مبدأ التكافؤ والعدالة الضريبية، مما يزيد الاختلال والتشوه في النظام الضريبي نفسه.

إن نجاح أو فشل السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها يعود إلى الإدارة الضريبية، وفي محاربة ظاهرة الرشوة والفساد الإداري التي أصبحت سلوكاً شائعاً يمارسه ويتفاخر به بعض الذين ينتسبون إلى المؤسسات الإيرادية الهامة، نظراً لأن الاقتصاد السري يمارس في الظلام، ولأن الاقتصاد لا يملك آلية لحساب حجم الأنشطة والدخول غير المشروعة بدقة سوى التخمين والتقدير الجزافي. وحقيقة إن هناك مظاهر أصبحت بارزة للعيان كالعقارات والبيوت الفاخرة ومظاهر الاغتناء أمثال السيارات الفارهة والأرصدة المالية والبذخ الكبير في السلوك الاستهلاكي اليومي وفي المناسبات الاجتماعية.

في المقابل شهدت النفقات العامة للدولة تزايداً مستمراً ونمت بمعدلات عالية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٦) حيث ارتفع إجمالي الإنفاق العام من ٣٥ مليار ريال وبنسبة ٢٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو ١,٤٢٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م وبنسبة ٣٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اتجهت معظم النفقات العامة بشكل كبير نحو الإنفاق الجاري وبشكل متسارع لتصل إلى نمو أكثر من ٨٠٪ من إجمالي النفقات العامة وليمثل كبر حجم النفقات الجارية أحد أهم المصادر الأساسية للعجز المالي.

وعلى الرغم من محدودية النمو في جانب الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري وتراجع الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة إلا أن الإنفاق الاستثماري كقيمة مطلقة ارتفعت لتصل إلى ٢٧٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م.

وقد سعت الحكومة اليمنية منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م إلى ترشيد الإنفاق من خلال اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات المالية أهمها رفع الدعم المقدم للسلع الغذائية، وتخفيض مخصصات المحروقات بالنسبة لجهاز الدولة والهيئات الحكومية، وإحالة العديد من موظفي الدولة إلى التقاعد، وتنزيل الأسماء المتكررة والوهمية من كشوفات المرتبات، وتخفيض نفقات المؤتمرات الخارجية والوفود الخارجية، ووقف شراء السيارات والأثاث والسلع الكمالية وغيرها من الإجراءات التي تمت أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[٣٨].

والمتتبع لتلك القرارات الحكومية والإجراءات لتقليص تلك النفقات في إطار برنامج

التثبت الاقتصادي، يجد أنها لم تترجم إلى واقع ملموس وظلت تلك القرارات شعارات وخطاب نوايا تتناوبه الحكومة تلو الأخرى، لكي تنال ثقة الحكومة[٣٩]، الأمر الذي يؤكد عدم نجاح السياسة المالية في تخفيض الإنفاق العام أو تثبيته عند مستواه السابق على برنامج الإصلاح.

ونتيجة لعدم مقدرة الإيرادات العامة عن مسايرة الزيادات المتتالية في النفقات العامة، فقد اتسمت الموازنة العامة للدولة بالعجز خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٦م) - موضوع الدراسة- باستثناء عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٦م، التي تحقق فيهما فائض في الموازنة التي شهدت تزايد العجز وارتفاع معدل نموه من سنة إلى أخرى بقفزات غير منتظمة ليشكل أحد الاختلالات الهيكلية المزمنة التي ألقت بظلالها على المتغيرات الاقتصادية، والإخلال بالتوازن الاقتصادي.

ويرى تقرير مجلس النواب اليمني "أن أسباب التدهور المالي وعلى وجه الخصوص في تزايد عجز الموازنة العامة للدولة إلى جملة من الأسباب أهمها[٤٠]:

أ- التشوهات المزمنة والخلل الهيكلي القائم في البنية الاقتصادية كنتيجة لضعف أداء الأجهزة الحكومية لمهامها ووظائفها، ونتيجة للإفرازات والآثار السلبية التي نشأت عند تطبيق إجراءات وسياسات مالية خاطئة.

ب- تسخير الاقتصاد والإدارة كأدوات لخدمة السياسة، وتعتبر من أهم العوامل التي تعيق التنمية وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.

ج- اعتماد الحكومة على إجراءات إدارية غير رشيدة دون أن تستهدف تنفيذ سياسات مالية شاملة ومتكاملة، وبالتالي تظل تنتج آثاراً سلبية كبيرة، فقد تتخذ أحياناً إجراءات إدارية لمضايقة القطاع التجاري أو الصناعي أو النقدي تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد وتهز مصداقية الحكومة في تشجيع الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى هروب الفوائض والمدخرات إلى الخارج ويخلق مزيداً من بؤر الفساد والمصالح غير المشروعة، وظهور الأنشطة الهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية، وكذا التدهور المستمر للقوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

إن عجز الموازنة العامة للدولة قد شكل أحد أبعاد ملامح الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٩٤م، وأحد المصادر الرئيسية في تغذية وتفاقم الاختلالات النقدية والمالية وتصاعد معدلات التضخم، وبالتالي فأي برنامج شامل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والمالية ينبغي أن تكون أولى محاوره الرئيسية التصدي لعجز الموازنة ومعالجة الأسباب التي ساهمت في ظهوره

واستفحاله.

ثانياً: السياسة النقدية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦م

اتسمت السياسة النقدية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤م بالطابع التوسعي في عرض النقود، حيث عملت الحكومة اليمنية على استخدام أسهل الطرق لمواجهة العجز في الموازنة العامة من خلال الإيعاز إلى البنك المركزي بتغطية ذلك العجز من مصادر تضخمية وطبع نقود جديدة، مما نتج عن هذه السياسة اتساع معدلات العرض النقدي، وظهور ضغوط تضخمية وضغوط استهلاكية كانت سبباً لكثير من الاختناقات في الاقتصاد اليمني[٤١].

إلى جانب ذلك كانت السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية وظلت مجهولة الهوية وغير فعالة، وظلت أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها شبه مشلولة. كما شهدت سياسة سعر الصرف الريال اليمني ثباتاً مطلقاً في السوق الرسمية، وتدهوراً كبيراً في السوق الموازية، وبلغت الفجوة بين السعرين حداً كبيراً نتج عنه تدهور العملة المحلية، وارتفاع معدلات الأسعار إلى مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل وخاصة في منتصف عام ١٩٩٤م، ولتوصف هذه السنة بأنها أصعب سنة في التاريخ الاقتصادي لليمن الحديث[٤٢].

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م التزمت الحكومة البدء في عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال تغيير أولويات السياسة النقدية وتحقيق استقلاليتها وزيادة فاعليتها باتجاه تحقيق متطلبات الاستقرار النقدي، حيث استهدفت السياسة النقدية لأول مرة التحول من تمويل عجز الموازنة من المصادر التضخمية إلى المصادر التمويلية الحقيقية التي لا تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم. فقد تم إدخال أداة نقدية جديدة لإدارة النقود بطريقة غير مباشرة، تتمثل في سياسة أذون الخزانة والتي بدأت حيز التنفيذ الفعلي في نهاية عام ١٩٩٥م، كأداة مالية لتمويل عجز الموازنة وتخفيف الضغوط التضخمية، ورغم أنها تؤدي إلى تخفيف الضغوط التضخمية إلا أن هذه الأداة ليست خيراً وبركة دائماً، كما أنها ليست شراً محضاً، بيد أنه يوجه إليها الانتقادات الآتية[٤٣]:

أ- تؤدي إلى سحب المدخرات المتاحة لإقراض القطاع الخاص، ومن ثم تؤدي إلى نقص الادخار المحلي.

ب- تؤدي إلى تراكم الدين المحلي الحكومي وتحميل الموازنة بأعباء إضافية جديدة.

إلى جانب ذلك اتجهت السياسة النقدية خلال سنوات برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى

تقييد العرض النقدي من خلال تثبيت سعر الفائدة حيث ظلت على السلفيات عند حدود ١٥-١٢٪ وعلى كافة الودائع عند ١٣٪، بهدف سحب السيولة من الأفراد، وبالتالي الحد من ارتفاع التضخم، إلا أن استخدام هذه السياسة والآلية لا يفيد كثيراً في تعبئة المدخرات أو سحب الطلب النقدي الزائد ويرجع ذلك إلى الآتي[٤٤]:

أ- إن المعيار الحقيقي الذي يحفز الأفراد ليس هو سعر الفائدة الاسمي، وإنما هو سعر الفائدة الحقيقي، وهذا الأخير يتصف بالسالبية، وبالتالي يعد سبباً كافياً، لعدم تفضيل الأفراد والمؤسسات الاختفاظ بثرواتهم في شكل ودائع لدى البنك المركزي.

ب- أن الغالبية العظمى من الأفراد والمؤسسات لا يرغبون في استثمار مدخراتهم عبر البنوك التجارية التقليدية خوفاً من الوقوع في الربا، ولذلك فإن سعر الفائدة ليس له تأثير جوهري في طلب الأفراد على النقود.

ج- أن رفع سعر الفائدة على الودائع لا يشجع على تعبئة المدخرات وتحريك المكتنزات، وبالتالي لا يمكن التعويل على هذه الأداة في تعبئة المدخرات، وإتاحتها للائتمان الخاص.

إن توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي ينبغي أن تعمل على تحريك أسعار الفائدة على أساس أن يأخذ البنك المركزي نسبة التضخم السائد في الاعتبار عند تحديد الفائدة التي تشير لتحقيق معدلات نمو حقيقية موجبة لأسعار الفائدة وضمان عدم الاتجاه إلى الادخار بالعملات الأجنبية أو العودة إلى المضاربة العقارية[٤٥].

كما سعت السياسة النقدية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تعويم سعر الصرف الرسمي إلى مستوى أسعار الصرف في السوق الموازي، بحيث تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق الموازي، وكذلك إلغاء تعدد أسعار الصرف. وقد أدت تلك الإجراءات إلى تحقيق استقرار نسبي للعملة المحلية، وشهد سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٦) تغيرات منتظمة، فلم يتجاوز سعر الصرف للريال مقابل الدولار حوالي ١٢٨- ١٣٠ ريال/دولار خلال السنوات ١٩٩٦- ١٩٩٧م، غير أن التطورات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية أثرت في سعر الصرف للريال في عام ١٩٩٩م ليصل إلى نحو ١٦٠ ريال/دولار، وقد تحرك سعر الصرف صعوداً بمعدلات مقبولة ليصل إلى نحو ١٩٨ ريال/دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٦م[٤٦].

وعلى الرغم من نجاح السلطات النقدية في تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية بصورة نسبية

من خلال تدخل البنك المركزي اليمني في السوق وإمداده باحتياجاته من النقود التي وصلت إلى نحو أكثر من مليار دولار في عام ٢٠٠٦م[٤٧]، إلا أن العسلي يرى "أن طريقة البنك المركزي في التدخل في سوق النقد الأجنبي قد أدت إلى تحويل سعر صرف الريال من سعر صرف معوم مقابل جميع العملات إلى سعر صرف شبه مثبت مقابل الدولار، وبالتالي فعندما تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو فإنه سيحدث تدهور لقيمة الريال اليمني مقابل اليورو، وبما أن اليمن تستورد معظم احتياجاتها من المناطق المتعاملة باليورو فإن أسعار هذه السلع سوف ترتفع مما تتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية"[٤٨].

أما على مستوى الاحتياطيات النقدية الأجنبية في البنك المركزي، فقد أخذت في التزايد بشكل كبير خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م. فبعد أن وصلت إلى مستويات منخفضة عام ١٩٩٤م، وبحوالي ٣٥٧ مليون دولار وهي لا تكاد تكفي ٢,٨ شهر من الواردات أخذت بالتزايد التدريجي خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لتصل إلى نحو ٧,١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦م، وهو ما يكفي لتغطية احتياجات المجتمع من الواردات لفترة ١٥,٣ شهر[٤٩].

الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية التي بدأت مزاولة نشاطها منذ عام ١٩٩٦م قد ساهمت بشكل كبير وإيجابي في تعبئة المدخرات وساهمت في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تقديمها التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية واستطاعت أن تجذب حوالي (١٢١) مليار ريال في عام ٢٠٠٥م في صورة ودائع مختلفة كانت تعد ضمن النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي[٥٠].

ثالثاً: تقييم السياسات المالية والنقدية لمعالجة التضخم:

الملاحظ أنه كان لابد من عمل شيء ما لوقف التدهور الاقتصادي وإصلاح الاختلالات الهيكلية والاقتصادية التي أوصلت بالاقتصاد اليمني إلى مرحلة تنذر بالخطر في نهاية عام ١٩٩٤م، ومن أجل ذلك أقدمت الحكومة اليمنية على خطوة غير مسبوقة في تاريخها الاقتصادي تمثلت في توقيع اتفاق تثبيت وتكييف هيكلي مع صندوق النقد والبنك الدوليين في منتصف عام ١٩٩٥م لإصلاح الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن للموازين الاقتصادية. وليعد هذا العام نقطة تحول في مسار السياسة الاقتصادية اليمنية[٥١].

وقد اعتبرت الحكومة اليمنية عملية تخفيض معدلات التضخم العنصر الأهم في برنامج الإصلاح الاقتصادي وأمراً مهماً يجب حسمه نتيجة الآثار السلبية التي يخلفها في ارتفاع معدلاته. وارتكز برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت الاقتصادي على السياسات المالية والنقدية وسياسة

سعر الصرف والموجهة نحو الطلب المحلي في الاقتصاد، بهدف ضغطه ووقف تناميه على الأقل، وتقليص الفجوة بينه وبين العرض الكلي، كما هدفت هذه السياسات إلى تحقيق التوازن في الموازين الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستقرار سعر الصرف بهدف الحد من التضخم، والحد من ضغط الأسعار على دخول المواطنين(٥٢).

إلى جانب ذلك سعت الدولة إلى وضع الخطط الاقتصادية، فتم وضع الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٩٦- ٢٠٠٠م، وكذلك الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١- ٢٠٠٥م، وارتكزت هذه الخطط على تحديد دور الدولة الاقتصادي، والذي اشتمل على تنظيم النشاط الاقتصادي وتأمين متطلبات هياكل البنية التحتية للدولة، كما أكدت على تحمُّل القطاع الخاص الدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على نظام السوق الحر(٥٣).

وخلاصة يمكن القول أن السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي كان لها تأثير إيجابي إلى حد ما في وقف حدة التدهور الاقتصادي، وحققت تقدماً ملموساً في مجال الاستقرار الاقتصادي، حيث استجاب الأداء الاقتصادي للإصلاحات الاقتصادية، فارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٧٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م قياساً بمعدل نمو ٢,٢٪ في عام ١٩٩٤م. كما تحسنت البيانات المتعلقة بأداء الموازنة العامة خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م، إذ تمكنت الحكومة من تخفيض العجز في موازنتها العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٣٪ في عام ١٩٩٤م لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٦م.

إن السياسة المالية والنقدية قد نجحت بصورة نسبية في تحقيق الاستقرار النقدي، والاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية، وتحجيم ظاهرة التضخم إلى مستويات مقبولة نسبياً والتي تعد من أهم المشاكل الرئيسية التي تعرض لها الاقتصاد اليمني بعد تحقيق الوحدة، إلا أن استمرار ذلك النجاح مرهون باستمرار تدخل الحكومة في معرفة المصادر التي تغذي تلك المشاكل والتصدي لها، والاستمرار في عملية الإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، إلا أن الباحث يرى أن بعض تدابير وبرامج التصحيح الاقتصادي وخاصة عملية تحرير أسعار السلع والخدمات المدعومة كان لها آثاراً سلبية إلى حد كبير على المستوى العام للأسعار، وأدت إلى وجود نوع آخر من التضخم وهو "التضخم المكبوت". فقد أظهرت مؤشرات الأسعار الخاصة بالسلع اليمنية ارتفاعاً ملحوظاً، كما تركزت الزيادة في الأسعار

في السلع الضرورية كالحبوب ومشتقاتها نتيجة قيام الحكومة (حسب برنامج الإصلاح الاقتصادي) برفع الدعم عن تلك السلع مقارنة بمجموعة السلع والخدمات الأخرى[٥٤].

إن نجاح كل من السياستين المالية والنقدية يتوقف في تحقيق أهدافهما بصورة كبيرة، على مدى تكامل دورهما ووجود آلية مؤسسية تضمن التناسق بين أدوات وأهداف السياستين من ناحية، وتكامل دور كل منهما في معالجة الاختلالات الاقتصادية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته، ومن ناحية أخرى وفي الوقت نفسه ضمان استقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي بحيث لا يتجاوز معدل التضخم السنوي الرقم المفرد.

إن مكافحة التضخم لا تتم بالاعتماد على الجوانب المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة اليمنية فقط، بل يتطلب اتباع سياسات اقتصادية رشيدة تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات بغرض مواجهة الطلب المحلي من جهة، وزيادة الصادرات من جهة أخرى. وهذا لا يتم إلا بالتحسين في كفاءات عناصر الإنتاج، واستخدامها الاستخدام الأمثل وتوجيهها للتنمية الاقتصادية الحقيقية، فالحكومة إذا أرادت المحافظة على الاستقرار في مستويات الأسعار فإنه يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد الاستهلاك والاستيراد ونشر الوعي بين أفراد المجتمع لتغيير الأنماط الاستهلاكية المرتفعة الذي يتصف بها المجتمع اليمني، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والقضاء على الفساد المالي والإداري المتفشي في الدولة، ومواصلة منع ظاهرة المضاربة بالعملات الأجنبية والعقارات ومحاربة الاحتكار للسلع والخدمات ومكافحة التهريب، وغيرها من المصادر التي تغذي ظاهرة التضخم في اليمن.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

يتحدد موضوع هذه الدراسة في دراسة محددات التضخم في اليمن وتقييم السياسات المالية والنقدية لمعالجة هذه الظاهرة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كما يلي:

١- توصلت الدراسة إلى أن مشكلة التضخم أصبحت ظاهرة مزمنة في الاقتصاد اليمني تظهر في صورة ارتفاع مستمر في الأسعار وصل ذروته في منتصف عام ١٩٩٤م بنسبة تصل إلى نحو ٧٢,١٪، وهذا يدعو إلى القلق بشأن تسارع معدلات التضخم في التأثير سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

٢- أظهرت الدراسة من خلال رصد الأسباب والعوامل التي أنتجت التضخم أنه لا يمكن تأكيد أن هناك عاملاً محدداً بعينه للتضخم في الاقتصاد اليمني، بل يمكن القول أنه توجد العديد من العوامل تتضافر في إنتاج هذه الظاهرة أهمها: الاختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ويترجم ذلك الاختلال بارتفاع مستوى الأسعار، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي ساعدت في انتشار وشيوع ظاهرة التضخم، منها الاختلالات الناجمة في علاقات النمو في القطاعات الاقتصادية، وبطء النمو في القطاع الزراعي، والاختلال الناتج عن تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار الجانبية للإصلاحات السعرية للسلع والخدمات والمشتقات النفطية التي تمت أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك وجود احتكار القلة في السوق اليمنية، ناهيك عن ارتفاع الأسعار العالمية (التضخم المستورد) لبعض السلع الأساسية وخاصة السلع الغذائية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي انعكست وتسببت بشكل كبير في ارتفاع مستوى الأسعار لمعظم السلع والخدمات في السوق اليمنية.

٣- كشفت الدراسة تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤م، بحيث أصبحت السلطات النقدية تابعة للحكومة اليمنية في تلقي التعليمات في الإفراط في الإصدار النقدي وطبع نقود جديدة لتمويل العجز المتصاعد في الموازنة العامة للدولة، دون أن يكون هناك سياسة واضحة ومستقرة، الأمر الذي ساهم في تعميق وزيادة التدهور المالي والنقدي وتدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد اليمني.

٤- أثبتت الدراسة أن السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م حققت نجاحاً نسبياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستطاعت استعادة توازن الاقتصاد اليمني من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات المالية والنقدية ساهمت في وقف التدهور في العديد من المتغيرات الاقتصادية وتحجيم معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة نسبياً.

٥- كشفت الدراسة أنه مع التسليم بما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة نسبياً خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦م، إلا أن بعض تدابير وبرامج التصحيح الاقتصادي، ورفع الدعم عن بعض السلع، كان لها انعكاسات سلبية في

زيادة أسعار السلع والخدمات، وتكلفة باهظة تحملتها العديد من الفئات من ذوي الدخول الثابتة والمحدودة، وكان لها أيضاً آثار اجتماعية واقتصادية أدت إلى تدهور معيشة الأفراد، وزيادة معدلات البطالة، واتساع نطاق دائرة الفقر في المجتمع اليمني.

ثانياً: التوصيات:

توحي نتائج الدراسة أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تتخذها الحكومة اليمنية لمعالجة ظاهرة التضخم بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة وفق أسس علمية تخدم أهداف واضحة وتمتلك آليات سليمة للتنفيذ على أرض الواقع، وبالتالي فإنه من الأهمية تنفيذ حزمة من السياسات لمعالجة الأسباب الرئيسية المغذية للتضخم وذلك من خلال التوصيات الآتية:

١- تطبيق سياسة مالية رشيدة تعمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام، ويشمل (الإنفاق الحكومي والقطاع العام) بالحد من الطلب على السلع الترفيهية وغير الضرورية والعمل على الموازنة بين الإنفاق الحكومي والموارد السيادية للدولة، وزيادة العبء الضريبي تدريجياً بهدف الضغط على الاستهلاك الخاص كأحد القوى الرئيسية للتضخم، بالإضافة إلى تخصيص نسب كبيرة من الموازنة العامة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي الجيد.

٢- انتهاج سياسة نقدية مساندة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن من خلال قيام البنك المركزي بالتحكم في إدارة السيولة المحلية، وضبط عمليات الإصدار النقدي وتحديدها وفق قواعد وأسس سليمة مع ربط معدل نمو الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية بالذات أسعار الفائدة، وتنويع وتطوير أدوات السوق الأجنبي وتحديث وتطوير طرق وأساليب نشر البيانات النقدية والمصرفية ونشر المعلومات بتطوير موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت، وتفعيل أداء الإدارات ذات العلاقة بالبحوث والدراسات النقدية وفي مجالات أسعار الصرف والتضخم.

٣- ترشيد إصدار أذون الخزانة بما يتناسب مع الحجم المناسب لامتصاص السيولة الفائضة في السوق، والسعي إلى ابتكار أدوات نقدية جديدة يمكن الاستفادة منها في إدارة السياسة النقدية وفقاً لما تتطلبه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٤- تشجيع إنشاء الشركات المساهمة وتنظيم أعمالها، وتحفيز البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى على إنشاء هذه الشركات أو المساهمة في رأسمالها في حالة ضعف الإقبال عليها من قبل الأفراد ضمن سياسة عامة للدولة تحت إشراف البنك المركزي اليمني والوزارات ذات الاختصاص.

٥- تطوير الجهاز المصرفي من خلال دمج البنوك الغير قادرة على البقاء أمام المتغيرات الاقتصادية على النطاق العالمي، بالإضافة إلى تدعيم إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية لاكتساب مزيد من المستثمرين والمودعين الجدد الذين يعزفون عن التعامل مع البنوك القائمة والتي تتقاضى فوائد بشكل صريح ومحدد، وهذا

سيضيف إلى الاستثمار أموال طائلة تدعم عملية التنمية، بالإضافة إلى الإسراع في إنشاء سوق للأوراق المالية لما لها من دور أكبر في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وفق ضوابط وأسس علمية وتحت إشراف البنك المركزي والمؤسسات ذات الخبرات والاختصاص الكفؤ والجيد.

٦- العمل على تشجيع المغتربين اليمنيين في الخارج والتي تقدر ثرواتهم بمليارات الدولارات على تحويل مدخراتهم من النقد الأجنبي عبر القنوات الشرعية للبنوك الوطنية وذلك بتبسيط إجراءات التحويل إلى المستوى الذي يتعامل به الصيارفة، وبحث مدى جدوى فتح فروع للبنوك اليمنية في البلدان التي يتواجد بها عمال يمنيون بأعداد هائلة.

٧- تنفيذ سياسات اقتصادية تعمل على ترشيد الاستيراد أو الحد من استيراد المواد الكمالية لصالح السلع الإنتاجية الرأسمالية والوسيطة الضرورية والسلع الأساسية، وهذا أمر يقضي بمكافحة التهريب ومنع استيراد السلع الغير مشروعة بكافة الوسائل الممكنة.

٨- تشجيع الصادرات وذلك بتسهيل الإجراءات الإدارية وتشجيع إنشاء شركات تسويق متخصصة بالتصدير لمساعدة القطاع العام والخاص على تسويق منتجاته الصناعية والزراعية بالخارج، وكذا الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بين اليمن ودول العالم الأخرى.

٩- تعزيز دور الدولة وخاصة وزارة الصناعة والتجارة في الرقابة على الأسعار في السوق اليمنية، ومنع الاحتكار، وتحسين شروط المنافسة النزيهة، ودعم جهاز المواصفات والمقاييس والرقابة على الجودة نظراً لما له من آثار صحية واجتماعية بالغة على حياة المواطنين اليمنيين ومستوى معيشتهم، فضلاً عن تحسين دور جمعيات حماية المستهلك.

١٠- إنشاء مجلس مشترك للتنسيق بين مسئولي الجهات المعنية يضم أكاديميين وخبراء ماليين، يهدف إلى ضمان اتساق مكونات السياستين المالية والنقدية إلى جانب ممثلين عن الجهات الحكومية المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسة التجارية، وبما يضمن الاتساق الكامل بين كافة السياسات الاقتصادية الكلية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة في اليمن.

الهوامش

(١) عماد الدين أحمد المصبح، محددات التضخم في سورية (١٩٧٠- ٢٠٠٤)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٤، ٢٠٠٦، ص٤٦.

(٢) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٦٠.

(٣) للمزيد أنظر: فتحية زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص١٩- ٣٠.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦م، ص٢١٦- ٢٨٣.

(٥) المصدر : - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٦م، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٧م.
- البنك المركزي اليمني والتقارير السنوية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٦م.

(٦) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مصدر سابق، ص١٣٥.

(٧) نفس المرجع السابق، ص١٣٥.

(٨) للمزيد عن ذلك أنظر:
- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، فبراير ٢٠٠٧، ص١٣- ١٥.

(٩) المصدر السابق نفسه، ص٣٣.

(١٠) محمد السعيدي، آثار التضخم في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد (٣)، يناير – مارس، ١٩٩٤م، ص٥٩.

(١١) للمزيد أنظر: علي علي الزبيدي، دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٩٧.

(١٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠م، ص٦.

(١٣) يعتبر القمح والسلع المشتقة من أهم العناصر المكونة للنمط الغذائي اليمني، فقد بلغ متوسط نصيب الأسرة الشهري من القمح والدقيق حوالي ١٠٠ كيلو جرام، ويتراوح الاستهلاك من الذرة الرفيعة والدخن والأرز والذرة الشامية من ١.٥ كيلو إلى ٨.٧ كيلو جرام. للمزيد أنظر حول متوسط نصيب الأسرة اليمنية من السلع الغذائية:
- الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة، ١٩٩٨، صنعاء، يونيو ١٩٩٩، ص٣٤- ٣٥.

(١٤) حسن أحمد شرف الدين، أثر اتفاقيات التجارة الدولية على مستقبل الأمن الغذائي اليمني، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، ٢٣- ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م، ص١٨- ١٩.

(١٥) للمزيد أنظر: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨، ص٢٨٣.

(١٦) علي علي الزبيدي، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦، ص٣٩٠.

(١٧) عماد الدين أحمد المصبح، مصدر سابق، ص٤٧.

(١٨) محمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩، ص٤٩٢.

(١٩) مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن (١٩٩٠- ١٩٩٤)، في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م، ص٢٥٢.

(٢٠) المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٢١) أحمد عبدالرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، مطبوعات البنك المركزي اليمني، صنعاء، مارس ٢٠٠٧، ص٤- ٥.

(٢٢) المصدر السابق، ص١٧.

(٢٣) علي علي الزبيدي، مصدر سابق، ص٣٩٧.

(٢٤) للمزيد أنظر في ذلك:
- وزارة الشؤون القانونية، الدليل التشريعي لمحتويات الجريدة الرسمية للأعوام ١٩٩٠- ٢٠٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص٦- ٤٧.

(٢٥) للمزيد أنظر:
- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٧٧.

(٢٦) أنظر تصريح وزير التجارة والصناعة، جريدة الثورة، العدد (١٥٦٢٤)، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٧، ص١٧.

(٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٢٨) المصدر السابق، ص١٠١.

(٢٩) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مصدر سابق، ص٤٨٦.

(٣٠) محمد أحمد السعيدي، آثار التضخم الجامح في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت صنعاء، العدد٣، يناير – مارس ١٩٩٤، ص٥٦.

(٣١) المصدر السابق، ص٥٧.

(٣٢) نفس المصدر السابق، ص٢٧.

(٣٣) الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨، مصدر سابق، ص٤٣.

(٣٤) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، اليمن ١٩٩٨، التقرير السنوي، صنعاء، ص٢٤- ٢٦.

(٣٥) أحمد البشاري، المالية العامة مع التطبيق على الجمهورية اليمنية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ١٩٩٩، ص١٥٣.

(٣٦) للمزيد أنظر: - أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الآليات، المراحل، النتائج)، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م، ص٢٩٠.

(٣٧) محمد أحمد الحاوري، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ١٩٩٩، ص٢١٣.

(٣٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٧، ص٢٤- ٢٨.

(٣٩) مجلس النواب، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشروع الموازنة العامة للدولة، ٢٠٠٦، ص١٠٦.

(٤٠) المصدر السابق نفسه، ص٢٧- ٢٨.

(٤١) للمزيد أنظر: مطهر العباسي، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ١٩٩٦، ص٢٣٤.

(٤٢) عبدالعزيز السقاف، تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩، ص٤٨٦.

(٤٣) للمزيد أنظر: حسن قرحان، دور الدولة في إصلاح وسائل السياسة النقدية التقليدية (البديل الإسلامي)، ندوة مستقبل اليمن في ظل المتغيرات الدولية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، ٢٣- ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٤.

(٤٤) أحمد محمد الحاوري، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٤٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصدر سابق، ص٨٨.

(٤٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصدر سابق، ص٩٠.

(٤٧) البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، مصدر سابق، ص٢٣.

(٤٨) سيف العسلي، مشكلة ارتفاع الأسعار في اليمن، مجلة إب، العدد ٢٠٨، ٢٠٠٩/٩/١٤م.

(٤٩) للمزيد أنظر: البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، مصدر سابق، ص٢٣.

(٥٠) المصدر السابق، ص٢٥.

(٥١) للمزيد عن ذلك الاتفاق أنظر: طه الفسيل، مدى ملائمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص٤٦- ٥٣.

(٥٢) أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الآليات، المراحل، الناتج)، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٥٣) للمزيد أنظر: - وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦- ٢٠٠٠م.

- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية٢٠٠١- ٢٠٠٥م.

(٥٤) خالد راجح شيخ، النتائج والآثار الاقتصادية لتحرير أسعار السلع والخدمات في برنامج الإصلاح الاقتصادي، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية، إصدارات مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٨، ص١٩٢- ٢٠٢.

قائمة المراجع

١- (تحرير) أحمد البشاري، دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

٢- (تحرير) أحمد البشاري، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء ١٩٩٩م.

٣- أحمد البشاري، المالية العامة مع التطبيق على الجمهورية اليمنية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ١٩٩٩م.

٤- أحمد محمد حجر، الصادرات السلعية وتوقعاتها المستقبلية، مجلة الثوابت، صنعاء، مارس ١٩٩٩م.

٥- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٦- أحمد عبد الرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، مطبوعات البنك المركزي اليمني، صنعاء، مارس ٢٠٠٧م.

٧- طه الفسيل، مستقبل الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، ٢٠٠١م.

٨- عبد الباري الشرجبي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، تحرير أحمد البشاري، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

٩- عماد الدين أحمد المصبح، محددات التضخم في سورية (١٩٧٠- ٢٠٠٤)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٤، ٢٠٠٦م.

١٠- علي علي الزبيدي، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

١١- فتحية زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١م.

١٢- مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن (١٩٩٠- ١٩٩٤) كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني، تحرير أحمد البشاري. مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٦م.

١٣- مطهر العباسي، اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ١٩٩٦م.

١٤- محمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة اليمنية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٩٩م.

١٥- محمد أحمد السعيدي، آثار التضخم الجامح في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، صنعاء، العدد الثالث، ١٩٩٤م.

١٦- نزار عبدالله باصهيب، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٥- ٢٠٠٣م، مجلة دراسات اقتصادية، صنعاء، ٢٠٠٥م.

١٧- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦- ٢٠٠٠).

١٨- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠١- ٢٠٠٥).

١٩- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠٠٤م.

٢٠- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠٠٧م.

٢١- البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٥- ٢٠٠٦م.

٢٢- البنك المركزي اليمني، نشرات إحصائية مالية، ١٩٩٥- ٢٠٠٦م.

٢٣- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، ٢٠٠٧م.

٢٤- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ١٩٩٦م.

٢٥- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٤م.

٢٦- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦م.

٢٧- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية اليمنية، التقرير السنوي للعام ١٩٩٨م.

٢٨- مجلس النواب، تقارير اللجان المكلفة بدراسة مشروع الموازنة العامة للدولة في الأعوام ١٩٩٥- ١٩٩٩م.

٢٩- المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٨م.